

ورشة عمل إقليمية حول الحوكمة المسؤولة للذكاء الاصطناعي في الدول العربية

16-17 سبتمبر 2026 - المنامة (البحرين)

خارطة طريق للحوكمة المسؤولة للذكاء الاصطناعي في الدول العربية

السياق

يُحدث الذكاء الاصطناعي تحولاً جذرياً في المجتمعات والاقتصادات وأنظمة الحكم في جميع أنحاء العالم. ويؤدي انتشاره السريع إلى إعادة تشكيل تقديم الخدمات العامة، وتصميم السياسات، وصنع القرار المؤسسي، وحماية حقوق الإنسان. وبينما يوفر الذكاء الاصطناعي فرصاً هائلة لتحقيق الكفاءة والابتكار والتنمية الشاملة، فإن اعتماده السريع ينطوي أيضاً على مخاطر تتعلق بالخصوصية، وعدم التمييز، وحرية التعبير، والمساحة المدنية، والمساءلة، والعدالة الاقتصادية. ولذلك، يُعد ضمان أن يظل تطوير الذكاء الاصطناعي ونشره مُركّزاً على الإنسان ومتوافقاً مع حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية أولوية متزايدة الأهمية في مجال الحوكمة.

إدراكاً لهذه الأهمية المتزايدة، تعمل منظمات دولية وإقليمية -من بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (ANNHRI)، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين، والمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات (AICTO)- بالتعاون مع الحكومات، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمجتمعات في جميع أنحاء المنطقة؛ لدعم تطوير الذكاء الاصطناعي واعتماده ونشره بطريقة مسؤولة. ويستند هذا العمل إلى وثائق ومبادئ عالمية وإقليمية قائمة، مثل: "إعلان الدوحة بشأن الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان"، وتوصية اليونسكو لعام 2021 بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بشأن الذكاء الاصطناعي، والاتفاقية الإطارية لمجلس أوروبا بشأن الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، وقانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي، والميثاق العربي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي الذي اعتمدته مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات في عام 2026.

سعيًا لتعزيز هذه الجهود، تدعم المنظمات المذكورة أعلاه تطوير مجموعة أدوات حوكمة الذكاء الاصطناعي العربية الشاملة، والتي تحدد الإجراءات الرئيسية التي يمكن للدول والجهات المعنية الأخرى استكشافها في حوكمة الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى دليل عربي شامل منفصل ولكنه وثيق الصلة برصد الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان، لدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجهات المعنية الأخرى في تحديد ورصد المخاطر والآثار المتعلقة بالذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان.

يتطلب التطبيق الفعال لحوكمة الذكاء الاصطناعي المسؤولة مشاركة فعالة من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، حيث توفر الحكومات والمؤسسات العامة أطر السياسات واللوائح المناسبة، وتساهم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني بمنظورات مستقلة للرصد والمساءلة، بينما يساهم القطاع الخاص والجهات الفاعلة في مجال التكنولوجيا بالخبرة الفنية والابتكار المسؤول والضمانات المناسبة طوال دورة حياة الذكاء الاصطناعي.

توفر خارطة الطريق إطاراً للتعاون الإقليمي المستمر حول هذه الموارد، وتحدد المجالات التي يمكن للمنظمات والمؤسسات المشاركة المساهمة فيها في نشرها وتطبيقها وتطويرها على نطاق أوسع. وتهدف هذه الخارطة إلى أن تظل مرنة وقابلة للتكيف، مما يسمح بتطوير الأنشطة استجابةً للأولويات الوطنية والتطورات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي والقدرات المتاحة.

أولاً: الإطار التشريعي والتنظيمي

1. المضي قدماً في سن تشريعات وطنية تُعنى بحوكمة الذكاء الاصطناعي والفضاء الرقمي. وينبغي أن تحدد هذه التشريعات القواعد والضوابط والحدود المتعلقة بالتعامل مع هذه التقنيات، بما يحقق توازناً بين تعزيز الابتكار والاستفادة من الفرص التي يتيحها الذكاء الاصطناعي من جهة، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلاً عن الأمن والخصوصية، من جهة أخرى.

2. وضع الأدوات القانونية اللازمة لضمان وجود رقابة بشرية فعالة على القرارات التي تتخذها أنظمة الذكاء الاصطناعي أو تدعمها، لا سيما تلك التي تؤثر على حقوق الأفراد وحرياتهم. كما ينبغي تمكين الأفراد من معرفة أسباب القرارات التي تخصهم، ومن الاعتراض على هذه القرارات أو الطعن فيها أمام جهة مستقلة ومختصة.

3. إلزامية إجراء تقييمات لأثر أنظمة الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان في المجالات ذات التأثير الكبير - ولا سيما في قطاعات القضاء، والأمن، والصحة، والتعليم، والتوظيف - وذلك قبل نشر هذه الأنظمة أو استخدامها، وكذلك عند إجراء أي تعديلات جوهرية عليها. وينبغي أن تحدد هذه التقييمات المخاطر المحتملة على مبادئ المساواة وعدم التمييز، والخصوصية، وحرية التعبير، وغيرها من الحقوق والحريات؛ كما ينبغي أن تتضمن التدابير اللازمة لمنع هذه المخاطر أو التخفيف من حدتها ومعالجتها، مع مراجعتها بشكل دوري طوال دورة حياة النظام.

4. مواصلة تطوير "مجموعة أدوات حوكمة الذكاء الاصطناعي على المستوى العربي" و"الدليل العربي لرصد الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان"، ونشرهما وتعزيز استخدامهما من خلال الشبكات الإقليمية والوطنية والمهنية المعنية.
5. تعزيز الحوار مع شركات التكنولوجيا، ومشغلي الاتصالات، ومقدمي الخدمات الرقمية، والشركات الناشئة، وغيرها من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، حول الابتكار المسؤول، والشفافية، والمساءلة، والعناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، وإدارة المخاطر.

ثانياً. حماية البيانات

6. العمل على إنشاء أو تعزيز هيئات وطنية مستقلة تُعنى بحماية البيانات والرقابة على أنظمة الذكاء الاصطناعي، وتزويدها بالصلاحيات والموارد والخبرات اللازمة للتحقق من سلامة هذه الأنظمة ونزاهتها، ورصد التحيز والتمييز الخوارزمي، وضمان حصول الأشخاص المتضررين على سبل انتصاف فعالة. علاوة على ذلك، ينبغي ضمان اعتماد قوانين ولوائح شاملة للخصوصية وحماية البيانات وإنفاذها بفعالية، وذلك لحماية البيانات الشخصية الحساسة وحقوق الأفراد في سياق تطوير واستخدام أنظمة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

ثالثاً. الرصد والمتابعة والمساءلة

7. إرساء المسؤولية المدنية والجنائية -حسب الاقتضاء- في القانون على الشركات والكيانات الخاصة الأخرى التي تشارك في تطوير أو توفير أو تشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي، وذلك عن أي أضرار أو انتهاكات لحقوق الإنسان والحريات الأساسية تنجم عن أفعالها أو تقصيرها، مع ضمان حق الأشخاص المتضررين في الحصول على التعويض وجبر الضرر وسبل الانتصاف الفعالة.
8. السعي نحو اعتماد إطار إقليمي مشترك للمؤشرات -يغطي جوانب البنية التشريعية، والممارسات التشغيلية، والأثر على الحقوق- لقياس مدى التزام حوكمة الذكاء الاصطناعي في الدول العربية باحترام حقوق الإنسان، ولتمكين إجراء تقييمات مقارنة دورية بين الدول وتتبع التقدم المحرز في هذا المجال.
9. توسيع ولاية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتشمل صراحةً رصد استخدامات الذكاء الاصطناعي من قبل السلطات العامة وتقييم أثرها على حقوق الإنسان، وتزويد هذه المؤسسات بالخبرات التقنية والقانونية المتخصصة اللازمة لأداء هذه المهمة بفعالية واستقلالية.

رابعاً. بناء القدرات وتبادل الخبرات

10. تحديد احتياجات بناء القدرات لدى الحكومات، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والهيئات التنظيمية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، فيما يتعلق بحوكمة الذكاء الاصطناعي المسؤولة، وحقوق الإنسان، وإدارة المخاطر التقنية.

11. استكشاف الفرص المتاحة للدول والمؤسسات للاستفادة من الموارد الإقليمية بما يتوافق مع الأولويات الوطنية والسياقات المؤسسية الخاصة بكل منها، وتبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة الناشئة. 12. تعزيز الحوار بين الحكومات، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والمجتمعات التقنية حول الفرص والمخاطر الناشئة للذكاء الاصطناعي ونهج حوكمته، وتبادل التجارب الوطنية والممارسات المستجدة والدروس المستفادة والأبحاث ذات الصلة بحوكمة الذكاء الاصطناعي، والذكاء الاصطناعي المسؤول، والحقوق الرقمية، ورصد حقوق الإنسان.

13. تعزيز معارف ومهارات المشرعين، وأعضاء السلطة القضائية، ومسؤولي إنفاذ القانون فيما يتعلق بالأبعاد القانونية وحقوق الإنسان المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال برامج تدريبية متخصصة وموحدة تُقدّم بشكل مشترك من قبل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والهيئات القضائية، والشركاء والخبراء على المستويين الإقليمي والدولي.

14. توطيد التعاون بين الدول العربية في مجال حوكمة الذكاء الاصطناعي من خلال تبادل الخبرات والتجارب وأفضل الممارسات، ودعم الدول التي لا تزال في مرحلة بناء أطرها التنظيمية؛ مما يسهم في تقليص الفجوات الرقمية وضمان مستوى متكافئ من حماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء المنطقة.

15. الدعوة إلى وضع مبادئ خاصة للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية والذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان، تستند إلى "مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان"، وتحدد مسؤوليات الشركات العاملة في مجال الذكاء الاصطناعي فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان، وإجراء العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، ومنع الضرر والانتهاكات ومعالجتها، وضمان المساءلة وتوفير سبل انتصاف فعالة.

خامساً. حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في البيئة الرقمية

16. توفير الحماية القانونية والتقنية للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنشطاء من التهديدات والهجمات الرقمية التي قد تنطوي على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وضمان إتاحة سبل فعالة لتقديم الشكاوى والحصول على الإنصاف، وذلك حفاظاً على فضاء رقمي آمن يتيح ممارسة الحقوق والحريات الأساسية.

سادساً. المتابعة والتنفيذ

17. اعتماد خارطة طريق إقليمية عربية واضحة وقابلة للتنفيذ، تهدف إلى تحويل مبادئ وتوصيات ورشة العمل إلى تدابير عملية، مع تحديد أدوار ومسؤوليات الحكومات، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات الإقليمية، ووضع آليات واضحة للمتابعة والتقييم والمراجعة الدورية.